

د. محمد حسن الزيّات

هناك سادات (١) وسادات (٢)!

obeikandi.com

* عرفت بتعيينى وزيراً للخارجية وأنا ضيف عشاء على عبد الحليم خدام فى دمشق وعلمت بقرار خروجى من الوزارة وأنا سائر فى جنازة طه حسين!

* قال لى السادات بعد اغتيال قادة المقاومة فى بيروت: «إسرائيل أصبحت عكرى المنطقة الذى يمكن أن يقبض عليك غداً.. اذهب وقل للمنظمة الدولية إننا سنحارب»!!

* قال لى كينجر: «لم نكن نصدقكم» فرددت: «هذا من عوامل نجاحنا فى الحرب»!

* كينجر يحتفظ بشريط تسجيل لمحادثاتنا.

* قال كينجر لوزراء الخارجية العرب بعد الحرب: «إعملوا حسابكم ألا تنتظروا عودة الأرض العربية كلها أبداً»!

* قال لى بومبيدو بعد أن أخذ السادات اتجاهها أمريكياً صرفاً: «إذن لقد صفعتمونا»!!

* اخترعت رسالة من السادات إلى فرنسا لأهدئ بومبيدو!

* لا بد أن نعطى السادات حقه فى أنه أول من تنبأ بزوال الاتحاد السوفيتى وبالعالم فيه قوة كبرى واحدة!

(ديسمبر ١٩٩٢)

obeikandi.com

علاقتي بالسادات هي محور شهادتي عن الحرب وما بعدها .

بل وأقول إن شخصية السادات هي محور هذه الشهادة، وفي بعض المواقع من شهادتي ستجدني أعود لأحداث قديمة في علاقتي به ولكنها - جميعاً - ذات دلالة، تفسر جوانب تفكيره وسلوكه» .

هكذا بدأ الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري إبان حرب أكتوبر حديثه لى، وكانت جلستا في غرفة مكتبه، بمنزله الواقع في حي الزمالك في وسط القاهرة .

تقاسمنا قدحين من القهوة الأميركية وتبادلنا التحية بحبات السكرين . . وطفق الرجل يروى فصولاً لم يخضعها لترتيب زمني أو نظام درامي، تأخذ فيه الوقائع شكلاً موحياً، تغلب فيه العناية بالشكل على الصدق في الحكى .

وفي هذا الحوار حكى الرجل عن السادات، وأحداث كثيرة جرت في (الفترة - المفصل) ما قبل حرب أكتوبر مباشرة وبعدها مباشرة .

*** هناك سادات (١) وسادات (٢)!!**

كلما تأملت علاقتي بالرئيس المصري الراحل أنور السادات، وجدت أنني أمام نموذجين مختلفين تماماً للعلاقة الرسمية، بل وجدت أنني أمام نموذجين مختلفين تماماً للشخص الذى أعامله . . تستطيعون القول بأن هناك - بالنسبة لى على الأقل - سادات (١)، وسادات (٢)!!

أما عن السادات (١) فقد بدأت علاقتي به وأنا عضو اللجنة الاستشارية فى

الصومال فى أواخر الخمسينيات، وقتما كان هو السكرتير العام للمؤتمر الإسلامى، وكنت ذهبت لأتولى هذا المنصب خلفاً للمرحوم كمال الدين صلاح الذى قُتل هناك، وحامت شبهات كثيرة حول ضلوع الإيطاليين فى مصرعه.

قرر المؤتمر الإسلامى إنشاء مسجد فى الصومال، وأرسل أنور السادات مبلغ عشرة آلاف جنيه، ومهندساً ممتازاً يصحبه شقيق جيهان السادات، لإنشاء المسجد، ولكننى وجدت أن هناك ما يكفى من المساجد فى البلد وجميعها فى حالة جيدة، بينما لا توجد مدرسة عربية على الإطلاق، ويقوم بسد هذا النقص أفراد من رجال الأزهر الشريف، وبضعة مبعوثين من وزارة التربية والتعليم المصرية، الذين يأتون الصومال كبعثات أزهريّة وتعليمية.

وصلت اللجنة التى ستشرف على إنشاء المسجد، وذهبت معهم إلى الموقع الذى اختاروه وسط رمال الصحراء وطلبت منهم تحديد موقع الجامع بحبل، ثم تحديد موقع القبلة، ولما انتهوا قلت لهم: هذا هو الجامع وكفى!! أما المبلغ فنقيم به مدرسة ثانوية، وشكلت وحدات مكونة من بعض الأطباء والزارعين والمدرسين تجوب أقاليم الصومال لنشر الحضارة وأداء الخدمات، وكنت أقصد من ذلك مواجهة بعض الجماعات التى جاءت من ليبيا لنشر ما يسمى بالطريقة السنوسية، فرأيت أن نشر الإسلام يجب أن يكون مقترناً بنشر الحضارة.

وعلى الجانب الآخر أتى الرئيس جمال عبد الناصر بحسن التهامى «وهو أجد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو ومعروف باتجاهاته الدينية. وكان - فيما بعد- من أوائل الذين اصطحبوا أنور السادات فى رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧» ليصبح سكرتيراً للمؤتمر الإسلامى بدلاً من السادات، فلما أرسلنا له نطلب المزيد من المال لبناء المدرسة الثانوية فى الصومال، لم يجبنا أحد، وهنا عدت إلى القاهرة لالتقى السادات فى منزله بالهرم وأحاول أن أجد حلاً، فوعدنى بأن يطلب «قرشين» من بعض دول الخليج، ولم أتم فى انتظار أنور السادات، لأننى أعطيت كلمة للصوماليين يجب احترامها، وبالفعل أتى الرجل بالمبلغ المطلوب،

وبنينا المدرسة التى كان الهدف الأسمى منها دينياً وكتبنا فوقها لفظ الجلالة، وقد أسماها الصوماليون فيما بعد «مدرسة جمال عبد الناصر».

وجاءت مسألة تجهيز المدرسة بالمعامل لتمثل مشكلة أخرى، فذهبت إلى وزير التربية والتعليم المصرى وقتها - وكان كمال الدين حسين «أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرى»، فأجابنى بأنه ليس لديه بند فى الموازنة يسمح بتقديم مال لتجهيز مدرسة خارج مصر بالمعامل، ولكنه وجد حلاً فى أن يقدم لى المبلغ المطلوب من بند اسمه «تأمينات المعامل» التى يدفعها الطلبة المصريون وآباؤهم ضمن مصروفات الدراسة، على أن يتم سداد المبلغ فيما بعد، لكنه اشترط وجود ضامن، فلما اقترحت عليه أن يضمنا أنور السادات رفض، وقال إنه يرغب فى تعهد رسمى منى أن أسدده ولو من مالى الخاص، وهو يقبلنى كضامن ولا يقبل أنور السادات!! وكان المبلغ عشرين ألف جنيه!

وقد أثار هذا الحادث تساؤلات كثيرة فى نفسى عن طبيعة علاقة رجال الثورة بعضهم ببعض!

.....

بعدها كان لى تعامل مباشر آخر مع السادات وقتما كنت وكيلاً لوزارة الخارجية، وكان الرئيس عبد الناصر قد ترك موضوع اليمن وحربها لأنور السادات، ورفعت تقارير كثيرة للسادات أطلب فيها أن نترك اليمن، لأنها أرض جبلية لا يمكن غزوها، وفى أحيان كثيرة كان السادات يأخذ بآرائى التى أرفعها إليه مكتوبة، أو من خلال الأحاديث الهاتفية.

بعدها نُقلت إلى الوفد المصرى فى الأمم المتحدة وتوفى عبد الناصر وأنا فى هذا المنصب، ثم عيننى أنور السادات مندوباً دائماً لمصر فى المنظمة الدولية خلفاً لمحمد عوض القونى الذى أصبح وزيراً للسياحة.

وعقب هذه الفترة عيننى السادات وزير دولة للإعلام فى وزارة الدكتور عزيز صدقى عام ١٩٧٢، وكنت بعدها فى زيارة لإيران فعلمت فى مطار طهران بإقالة

الوزارة، وأكملت رحلتى إلى دمشق، وفى منزل عبد الحليم خدام ذهبت ضيفاً على العشاء، وعلمنا أثناء العشاء بأننى أصبحت وزيراً لخارجية مصر!! كانت علاقتى بالسادات فى ذلك الوقت فى أحسن حال، ولا أذكر مرة واحدة رفض فيها طلباً لى كوزير خارجية.

* ما قبل العبور!

وفى يوم ١١ أبريل عام ١٩٧٣ وفى تمام التاسعة صباحاً رن جرس الهاتف فى منزلى بالزمالك، وجاء صوت السادات - منفعلاً - يطلب أن أذهب إليه فوراً، ودهشت لأنه ليس من عادته أن يتيقظ مبكراً، وعندما دخلت عليه، بادرنى بسؤال: ماذا تعرف عن حادث الأمس، فأجبته بأن ثلاثة من كبار رجال منظمة التحرير الفلسطينية قتلهم الإسرائيليون فى مخادعهم، بعد أن وصلوا بيروت من البحر.

وأنتى اتصلت بوزير خارجية لبنان لأسأله ماذا س يفعلون، فأخبرنى بأن الوزارة متعبة، وأنهم س يبلغون الأمم المتحدة، وسيوزعون خطاباً على الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية.

كان السادات بادى الغضب والانفعال وقال لى: «أهذا كل ما نستطيع؟ معنى هذه الحادثة أن إسرائيل أصبحت عكرى المنطقة، وأنها يمكن أن تقبض عليك غداً»!

وطلب الرئيس أن أذهب إلى نيويورك لأشارك فى مناقشة هذا العدوان، ولكننى أجبته، بأن كل هذه الجهود لم يعد لها تأثير، وذكرته بأننى قلت فى مجلس الوزراء أن وزير الخارجية فشل، وأن على وزير الحربية أن يتحرك كى يعطينى فرصة - أنا أيضاً- لأتحرك، وأذكر أننى قلت يومها عبارة ذات جرس أدبى لم أعد لها من قبل ولكنها كانت تعبيراً دقيقاً عن الوضع وهى: «يائس وبائس وزير الخارجية الذى لا يستند إلى وزير حربية»!!

وهنا صعقنى الرئيس حين قال لى : «إذهب وقل لهم إننا سنحارب»!

سافرت إلى الأمم المتحدة فى اليوم الذى أعقب مقابلتى مع السادات وهناك التقيت مع مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة الدكتور عصمت عبد المجيد واتفقنا على أنه من غير المجدى أن نتحدث فى موضوع الغارة نفسها على لبنان، فهل أذهب كوزير خارجية الى المنظمة الدولية لاقول للأمريكان والإسرائيليين أن ما فعلتموه عيب وقلة حياء؟!!

وبالتالى أخذت المبادرة من جانبى ومن دون الرجوع إلى السادات فى أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن تأكيد موقفهم بالنسبة للقرار ٢٤٢ الذى صدر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، بعد الاستماع الى «جونار يارنج» مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة، والقضاء على الغموض المفتعل حول ما إذا كان ٢٤٢ ينص على الجلاء من بعض أو كل الأراضى العربية، وما إذا كان يتحدث عن الفلسطينيين بوصفهم لاجئين أو شعباً له دولة، ووافق مجلس الأمن بالإجماع على تحديد موعد فى المستقبل يدعو فيه يارنج للحضور وسماع أقواله ويستأنف نظر القضية.

والحقيقة أننى طلبت هذا انطلاقاً من الكلمة التى قالها لى السادات قبل سفرى: «قل لهم إننا سنحارب»، لأنه إذا كان سيحارب فعلاً فلا بد من تحضير سياسى، هذا على الرغم من أن الكيرين سسحفوا ما قمت به فى نيويورك ومنهم إسماعيل فهمى.

واعقد مجلس الأمن فى ٢٥ يوليو تقدمت ثمانى دول آسيوية وأفريقية منها الهند بمشروع قرار توضيح الغموض مما يعلى نص القرار ٢٤٢، فما يحص حق المجلس فى إصدار قراره وسفدها بالثوة طبقاً لأحكام المادة السابعة من قانون المنظمة الدولية.

وفيما يخص الجلاء عن الأراضى لعربيه، ذكر القرار أهمية «سلامه» الأراضى ووجوب مراعاتها، كما قال عن الفلسطينيين إن «شككتهم يحب ان نحل على أساس احترام الحقوق السياسية والأمانى القومه لهم».

ووافق اعضاء المجلس جميعا واستخدمت أميركا حق الفيتو، وهنا أعلنت على مجلس الأمن أنني سوف أعود الى بلادي وأطلب منها أن تبحث عن حقوقها بأظافرها الى أن تعينها الأمم المتحدة، فقد ظهرت إرادة المنظمة الدولية بموافقة ١٣ دولة على مشروع القرار وعدم اشتراك الصين فى التصويت لأنها كانت تريد قراراً أقوى، ثم اعترض أميركا الذى منع أن يكون القرار رسمياً.

وعدت إلى مصر وفى ذهنى أن تحركنا أثمر رسالتين:

- الأولى: أن العالم رأى أننا على صواب، وأن من حقنا أن نسترجع ما سلب منا.

- والثانية: أن مجلس الأمن عجز عن القيام بدوره لأن أميركا منعت ذلك، وإن كانت لم تمنع وضوح ظهور النية الدولية فى مساندتنا وتوضيح ما كان يقال بأنه غموض فى القرار ٢٤٢.

وأذكر بعد ذلك أن هنرى كينجر وزير خارجية أميركا بادرنى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى نيويورك بقوله: «ما هذه المفاجأة» فأجبت: «لم تكن مفاجأة على الإطلاق، فقد ذكرت فى مجلس الأمن فى ٢٥ يوليو أنني سأعود إلى بلادي وأطلب منها انتزاع حقوقها بأظافرها» وضحك كينجر قائلاً: «ولكننا لم نكن نصدقكم» فقلت له: «إن هذا كان من عوامل نجاح حربنا»!

كان السادات حتى هذا الوقت يوافق على طريقتى فى أداء واجبى، ويترك لى أن أتصرف من دون العودة إليه كما فعلت فى مجلس الأمن.

*** نيكسون والسقاف!**

والحديث عما بعد حرب أكتوبر يدفعنى إلى رواية واقعة مهمة حدثت إبان وجودى فى نيويورك مع وزراء الخارجية العرب فى أعقاب الحرب.

فقد أرسل جلالة الملك فيصل - رحمه الله - إلى وزير خارجيته عمر السقاف يطلب منه أن يقابل كينجر ويبلغه أن السعودية تؤيد مصر تأييداً كاملاً، إلا أن

السقاف رأى ألا يفعل قبل أن يشورنى، وهنا قلت له: إن الرسالة من الملك وبالتالي تبلغ إلى نيكسون وليس كيسنجر.

وعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً فى غرفتى بالفندق، وعلموا بأمر رسالة الملك، فقالوا جميعاً لا بد أن نحضر اللقاء مع نيكسون ونبلغه أن دولنا كذلك تؤيد مصر تأييداً كاملاً، حتى عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر - الذى لم تكن لبلاده علاقات دبلوماسية مع أميركا- أصر على حضور الاجتماع قائلاً: إن تعليمات الرئيس هوارى بومدين ألا يعود إليه فى أمر تطلبه مصر أبداً. هذا كان حجم التأييد العربى لمصر وقت الحرب وشكله.

وقابل وزراء الخارجية العرب كيسنجر قبل لقائهم نيكسون فقال لهم: «إعملوا حسابكم ألا تنتظروا عودة الأرض العربية كلها أبداً، ولا بد من تعديل حدود إسرائيل»، أما نيكسون فقد استقبلهم بشكل مختلف وودود، وقال: «إننا نبحت عن الحل العادل».

ولكن فى نهاية المقابلة فى البيت الأبيض سلم الرئيس الأمريكى على وزراء الخارجية كلهم واستبقى عمر السقاف، فإذا بالصحافة الموجودة فى الخارج والعالم كله يتصورون أن هناك مفاوضات ثنائية بين أميركا والسعودية بغير علم أو وجود الأطراف العربية الأخرى.

وجاءنى السقاف فى الفندق ليلاً ليقول: «أقسم بالله العظيم أن ما دار بينى وبينه هو - فقط - سؤاله عن صحة جلالة الملك ولمدة خمس دقائق، فأجبت بآن هذه الحركة مفهومة والمقصود بها إعطاء انطباع للعالم بأن العرب منقسمون والرد الوحيد على هذا الاتجاه هو أن نظهر أننا متحدون فعلاً.

وأبلغنى السقاف - فى هذا اللقاء - أن جلالة الملك فيصل أعطاه تعليمات للوفاء بأى حاجات عسكرية لمصر بلا رجوع إليه، يعنى «حساب مفتوح».

وكان ما رأيته فى نيويورك يؤكد أن مصر تزداد ثقلاً بالعالم العربى، والعالم العربى يزداد ثقلاً بمصر، بينما استشعرت من اعتبارات متعددة كانت تصلنى من

القاهرة أن السادات قرر أن يعتمد تماماً - وفقط - على أميركا، التى قال وزير خارجيتها - أمامنا: إنها لن تسمح بعودة أراضينا كاملة.

* ورجعت!

وعدت الى مصر فى ظروف خاصة حيث توفى حمای الدكتور طه حين يوم ٢٨ أكتوبر وكان لا بد أن أشارك فى موكبه الأخير، فأرسل لى السادات طائرة خاصة أقلتني إلى روما ومنها إلى القاهرة.

وقبل الجنازة قابلت السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى وقدمت له استقالتي بعد أن تأكدت من أن الطريق الذى نسير فيه غير ذلك الذى أومن به.

وخرج موكب طه حين من جامعة القاهرة، وكان يسير إلى جوارى الأديب ثروت أباظة واضحاً فى أذنه سماعة راديو ترانستور، ذلك أن السادات فى ذلك الوقت كان يعقد مؤتمراً صحافياً عالمياً مهماً، وفيه استمع ثروت أن الرئيس سيرسل مشواره للشئون الخارجية محمد حسن الزيات إلى إنجلترا وفرنسا، فقال لى: «ما الحكاية؟.. أنت مستشار أم وزير خارجية؟» ففهمت أن السادات فضل أن يكون الشكل كذلك وليس استقالة، وبدأ السادات (٢) فى الظهور!

أما عن زيارة إنجلترا وفرنسا فكانت ضرورية، لأنهما كانتا فى غاية الضيق، بعدما وضح أن مصر تأخذ اتجاهها أميركياً صرفاً من دون أى اعتبار لأوروبا.

وذهبت للقاء السادات قبل الزيارة، فذكر لى أن استقالتي مع حافظ إسماعيل، لم يستلمها، كما طلب منى أن أذهب لتهدئة الفرنسيين والإنجليز وإفهامهم أننا لن نتركهم، وأن اعتمادنا الكلى على أميركا الآن تفرضه الظروف.

وصلت باريس والتقيت بوزير الخارجية ميشيل جوبير الذى بادرنى قائلاً: «لن أذهب معك لمقابلة الرئيس جورج بومبيدو فقد طلب أن تقابله بمفردك».

وقبل أن أذهب إلى الاليزيه وجدت مجموعة من الصحفيين وقد تحلقوا أمام مقر إقامتي وعبروا عن قلقهم بشأن النفط، وهل يمكن أن يثمر العرب في حرمان فرنسا من نفطهم؟ وأجبتهم بالفرنسية لأنهم استعملوها في أسلحتهم لى .

ولما دخلت على بومبيدو بدأت أتحدث بالإنجليزية - وهى لغتى الأقوى - ، فقال لى: «تكلم بالفرنسية لقد استمعت إليك منذ لحظات فى التلفزيون تتكلم بها» ووافقت فبدأ كلامه بعبارة صارمة إذ قال: «اذن لقد صفعتونا!!»

ثم طفق يتحدث بوجه ممتعض بينما حاجباه الكثيفان يتحركان بقوة، وأوضح أنه استقبلنى وحدى كيما يقول هذا الكلام، وأنه كرئيس لجمهورية فرنسا لا يهمه سوى فرنسا، ولا يشغله سوى مصالح الشعب الفرنسى، وأمرنا كمصريين ليس هو الدافع لانشغاله بالمنطقة، فأى كلام عن الصلة الحضارية والثقافية بين مصر وفرنسا يمكن أن يكون مكانه خطبة فى حفلة، أو مقالة فى جورنال! ولكنه يهتم بالهدوء فى منطقة البحر المتوسط لمصالح فرنسا أولاً فى هذا.

ثم تحدث بومبيدو عن أن مصر كانت تدير - حتى وقت قريب - فى حل للمشكلة فى نطاق الأمم المتحدة، أى باشتراك الخمسة الكبار، وكأنهم محكمة نذهب إليها لنعرض قضيتنا وهى تحكم، فإذا جاء الحكم محققاً ٦٠ فى المائة فقط من المطالب المصرية، تخرجون لتلعنوا الخمسة الكبار بوصفهم دولاً استعمارية إمبريالية شريرة، أما الآن فقد ألقيتونا فى سلة المهملات ونحن الدول التى كانت تؤيدكم فى هذه المحكمة واكتفيت بأمركا التى كانت ضدكم، ولن تحقق مطالبكم أو الجزء من مطالبكم الذى كنا نفركم عليه.

وأضاف بومبيدو بالنص: «أنا لا أطلب مجداً يتحقق بتقديم حل للقضية المصرية أو المشكلة العربية، ولكننى أطلب الأمن لبلدى، فعندما تأخذون موقفاً بإنهاء حربكم مع إسرائيل - فى هذه الظروف بالذات - ، فإن هذا يعنى أن حربكم مع العرب ستبدأ، وفى هذا إيذاء كبير للمصالح الفرنسية».

وفى حياتى الدبلوماسية كثيراً ما ارتجلت، إلا أننى لم أجد صعوبة فى الارتجال بقدر ما وجدت فى لقائى مع بومبيدو.

قدم لى الرجل سيجارة، وكنت مازلت مدخناً، فشربتها بشراهة، ثم قلت له: «أنت رئيس دولة وبالتالي سمعتك أولاً، لكنك؛ - بالتأكيد - توافقنى أنك قلت ما قلت من دون أن تستمع إلى الرسالة التى أتيتك بها من السادات». ولم تكن هناك أية رسائل من السادات إلا أننى لجأت إلى هذا الاختراع لإنقاذ الموقف.

وسألنى بومبيدو بلهفة: «وما هى رسالة السادات؟».

فأبلغته أن السادات يخبره بأنه يريد حلاً عن طريق الأمم المتحدة، وأنه مقتنع بكلام بومبيدو، وأن الحل عن طريق المنظمة الدولية هو الوحيد والأمثل، إلا أن قدراته العسكرية والسياسية ضعفت جداً بعد الحرب، وهو يحتاج إلى الاعتماد على أميركا سياسياً لتحجيم مناصرتها العسكرية لإسرائيل، وقد أرسلنى لأرجوك أن يهتم الدول الخصم الكبرى بالموضوع، وأن ابلغك بتقديره الشديد لموقف فرنسا.

وواصلت اختراع الرسالة وحبكها فأضفت: «والرئيس السادات يرجوك أيضاً أن تتحدث إلى رئيس وزراء إنجلترا ليقابلنى حيث أقوم بإبلاغه الرسالة ذاتها والتى تعنى تدويل مشكلة الشرق الأوسط لا أمركتها».

وشعرت أن بومبيدو سعد جداً، وإن كنت لا أجزم بأنه صدقنى، وبالفعل تحدث إلى رئيس وزراء إنجلترا هاتفياً وأظهرها لى إعجابهما المشترك برسالة السادات (الوهمية) ومضمونها!!

كل ما كان السادات يريده من زيارتى التى كلفنى بها هو: «طيب خاطرهم بأى شكل يا زيات» ولكنه كان استقر تماماً على أن هناك دولة عظمى واحدة فى هذا العالم، هى أميركا، بناء على فحصه لموقف الاتحاد السوفيتى وقدراته.

وهنا لا بد أن نقدر السادات قدره، فقد كان عنده من بعد النظر ما يجعله يتنبأ بزوال الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى، وبالعالم فيه قوة عظمى واحدة هى أميركا.

* الشريط !

وعدت للسادات لأقابلة فى منزله، وكان مريضاً نائماً فى سريره ويضع فوق رأسه وسادة ثلج، وأعتقد أنه جعل المقابلة بهذا الشكل ليختصرها ما أمكن، وأبلغته بما حدث، ولم يكن عندى أى مانع فى موافقته على اعتماده الكامل على أميركا، لولا اقتناعى بما قاله بومبيدو من أن إنهاء الصراع العسكرى بين إسرائيل ومصر بهذه الصورة وفى هذا التوقيت، سيفتح الباب أمام الصراع بين العرب ومصر، أو بين العرب والعرب.

وتسألنى لماذا بقيت مستشاراً له بعد ذلك، فأقول: إن زوايا النظر إلى أى مشكلة تختلف بمستوى الارتفاع، ومن يجلس على القمة مثله يرى أكثر منى، وموقعى فى السياسة المصرية أو العربية لم يكن على القمة حتى أبصر ما يبصر.

وقد كانت للسادات صلات بالأمركان من زمن طويل قبل الحرب، وكانت له - أيضاً - صلاته بكينجر قبل أن يصبح وزيراً للخارجية وقتما كان مستشاراً أميناً للبيت الأبيض. وهو يعرف عن المشكلة بكل دقائقها ما لا أعرفه أنا كوزير خارجية.

وهكذا أصبحت مستشاراً للشئون الخارجية للرئيس السادات من دون وظيفة حقيقية، وجهاز لى غرفة فى سراى عابدين، ولما ذهبت لأزاول عملى فيها فوجئت بأنها غرفة حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، وكان أول من زارنى فيها هو محمد الفراء الذى يشغل - الآن - منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

ومما يروى من طرائف فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن هنرى كينجر هاتفنى أثناء الحرب طالباً أن تعود الجيوش المصرية إلى مواقعها الأولى، فأجبت بآن هذه الرسالة غير مقبولة على الإطلاق، ثم قابلته فى نوفمبر ١٩٩١ فى باريس إبان انعقاد لجنة التحكيم للسلام التابعة لليونسكو وأنا عضو فيها، بينما هو يرأسها، فقال لى إنه يحتفظ بشريط لهذه المحادثة وغيرها معى وإنه سيهديه لى عندما نلتقى مرة أخرى فى اجتماعات اللجنة فى باريس.